



المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

The Arab Center for Independence of the Judiciary and the Legal Profession (ACIJLP)
Centre Arabe de l'Indépendance des Avocats et de la Magistrature

(يتمتع بالصفة الاستشارية الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي
بالأمم المتحدة)

القاهرة في 30 يناير 2008

التحالف العربي من أجل المحكمة الجنائية الدولية يناشد القمة الأفريقية إيلاء الاعتبار لمسألة الانضمام للمحكمة

يتوجه التحالف العربي من أجل المحكمة الجنائية الدولية إلى السادة أصحاب الفخامة رؤساء الدول الأفريقية المجتمعين في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في فعاليات الدورة العادية العاشرة لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ، والمقرر انعقادها في الفترة من 31 يناير الى 2 فبراير من العام 2008 .

والى فخامة رئيس الدورة الحالية والى السيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بإيلاء الاعتبار
للآتي :-

• الظروف التي تمر بها الدول الأفريقية ، والمناخ المثير للعديد من القضايا السياسية والدولية بالغة الخطورة علي مستقبل هذه القارة الأفريقية وشعوبها وما أصاب هذه المنطقة من العالم ، وما ارتكب علي أراضيها، وما يرتكب في الوقت الراهن .

• إن القارة الأفريقية لهي أحوج المناطق إلى وجود محكمة جنائية دولية دائمة ، تردع مجرمي الإبادة الجماعية ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد الإنسانية ، والتي في معظمها جرائم ارتكبت وترتكب في حق شعوبا أفريقية.

لذلك يناشد التحالف العربي من أجل المحكمة الجنائية الدولية ، طرح مسألة التصديق والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة علي الوفود الأفريقية المشاركة في الدورة العادية العاشرة لقمة رؤساء وحكومات الاتحاد الأفريقي ، ويناشد التحالف ألا تقوت حكومات الدول الأفريقية علي شعوبها ، فرصة الاشتراك في هذه الآلية الدولية ، التي تسعى لترسيخ للعدالة الجنائية الدولية . والتي أضحت واقعا موجودا لا يمكن إنكاره أو تجاهل وجوده .

كما يتوجه التحالف العربي من أجل المحكمة الجنائية الى الوفود المشاركة في هذه القمة بالسعي لدى الحكومة السودانية للحد من و وقف دوامة الانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها المدنيين في إقليم دارفور ، وحث الحكومة السودانية على العمل من اجل حماية المدنيين نزولا على تعهدات والتزامات السودان الدولية والاقليمية ، وخاصة فيما يتعلق بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة، واحترام وتنفيذ القرار 1593 الصادر من مجلس الامن في العالم 2005 م ،

والخاص بإحالة المشتبه فيهم بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية ، وكذلك التعاون الفعال مع المحكمة وأجهزتها سيما مع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية .

ويرى التحالف العربى من اجل المحكمة الجنائية الدولية , ان العدالة من المتطلبات الاساسية لايقاف دوامة الانتهاكات المتكررة لحقوق الانسان فى اقليم دارفور , لذا فان التحالف العربى يرى انه من الضرورة بمكان ان تقدم الحكومة السودانية القبض على متهمى المحكمة الجنائية الدولية وهما الوزير السودانى احمد هارون , وقائد الجنجويد على كوشيب , وهى من المسائل الأساسية , حيث يرى التحالف انه طالما ظل المتهمون المزعمون احرار فهم يمثلون خطرا كبيرا ومستمرا على الضحايا المدنيين فى اقليم دارفور .

باستثناء 29 دولة افريقية من مجموع 53 فقط صادقت على النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية اما بقية الدول فهى تحجم ، عن التصديق والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية ، في حين تعد القارة الأفريقية من أكثر مناطق العالم احتياجا لوجود محكمة جنائية دولية دائمة ومستقلة .